

المصدر :

الرياض

التاريخ :

24-03-2006

الصفحات :

9

العدد : 13787

المسلسل : 52

## استراتيجيات لها مساس بالأمن الوطني

د. حمد بن عبدالله اللحيدان

تعدد مصادر الدخل سبقتنا إليه دول وشعوب أخرى، وخير مثال على ذلك الصين، وكوريا، وماليزيا، وسنغافورة، والمثل الأكثر شهرة ووضوحاً هو اليابان التي تعتبر جزراً بركانية غير ذات زرع أو موارد ومصادر طبيعية، ولكنها بإرادة الرجال والتفكير السليم أصبحت اليابان في مقدمة دول العالم صناعياً

المصدر :

الرياض

التاريخ :

24-03-2006

الصفحات :

9

العقد : 13787

المسلسل : 52

وعليه فإن إعادة رسم الأولويات من خلال إعادة دراسة خريطة المملكة من جميع الجوانب الأمنية، والعسكرية، والاقتصادية، والسياحية، والاجتماعية، والثقافية متبعياً بوضع خطة عمل استراتيجية مبرورة وسكائنية ذات أبعاد أمنية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية وثقافية تعقم الوحدة وتصهر أبناء المجتمع في بوتقة واحدة متجانسة تأخذ بعين الاعتبار الأولويات المناطحة ذات الأهمية الاستراتيجية الأنية والمستقبلية.

إن مدينة الرياض عاصمة الدولة ومركز الثقل السكاني الذي وصل تعداده ما يربو على خمسة ملايين نسمة تعتمد بصورة كبيرة إمدادات مياه العرير على ما يريدها من محطات تحلية مياه البحر على الخليج العربي وعبر أنبوبين فقط، وهذا لا شك خطأ استراتيجي كبير يجب إعادة النظر فيه من عدة وجوه، ولما أن زياد عدد الأنابيب الناقلة للمياه المحلاة بمضاد مضاعفة وأن تكون متبادعة وموزمنة من التحريب والعبث وأن يتم وصولها إلى مدينة الرياض من جهات عديدة وأن يتحى كل منها بخزان استراتيجي وأن يكون كل خزان ظهير واعم للخزانات الأخرى بحيث يمكن إغراق أي خط للمياه دون أن يؤثر ذلك على إمدادات المياه لأي جزء من المدينة. وهذا يمكن أن يعمم على جميع المدن والمناطق التي تعاني من نفس الوضع في جميع أرجاء المملكة.

إن زيادة عدد محطات التحلية على كل من الساحل الشرقي والساحل الغربي وربط المحطات في كل من الساحلين ببعضها البعض، بحيث يشكل كل منها احتياطياً وظهيراً للأخرى مما يمكن من أن تشرب مدن الساحل الشرقي من محطات الساحل الغربي

الاعتبار الأهمية الأمنية ما تقوم به إسرائيل من زرع للمستوطنات في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية والإنتاجية التي تحقق نمواً اقتصادياً وبعيداً أمنياً في نفس الوقت. نعم إن أمن الأمة اتجاه العدو الخارجي لا تحفظه الجيوش النظامية بقدر ما يحفظه العدد الكبير لسكان الموزع على أكبر رقعة من أرض الوطن وخصوصاً المناطق الاستراتيجية، ذلك أن الجيوش النظامية أسرع ما تنهار إذا كان العدو الخارجي أقدر عسكرياً من الدولة الضحية، كما حدث في حرب ١٩٦٧ بين إسرائيل والدول العربية، وكما حدث بين الهند وباكستان، أو كما حدث عندما اجتاحت إسرائيل جنوب لبنان عام ١٩٨٢م، وكذلك عندما احتلت أمريكا العراق. ولكن الفيصل في كل تلك الأحداث هو المقاومة الشعبية. فإسرائيل احتلت سينا في ذلك غضون ثم استطعت احتلال بيروت والاستمرار لأنها شبه خالية من السكان، ولكنها لم تجرؤ أن تتكبر أو اجتياز قناة السويس باتجاه القاهرة حيث العدد الكبير للسكان، كما أن إسرائيل احتلت جنوب لبنان في أيام معدودة لكنها لم تستطع احتلال بيروت والاستمرار في حصارها وذلك لثقل السكان في جنوب لبنان وكثافة السكان في بيروت، كما أن احتلال العراق لم يستغرق أكثر من شهر ولكن الجيوش الأمريكية بكل عدته وعتاده لم يتمكن من بسط سيطرته على أرض العراق بما في ذلك بغداد، والسبب المتقادم الشديدة التي كان عمادها الرئيسي كثرة عدد السكان، ولولا الشقاق الطائفي والعربي لما بقيت الجيوش الغازية أكثر من سنة هناك. نعم إن كثافة عدد السكان يعتبر المعيار الأول الذي يحسب له أي عدو ألف حساب، فإسرائيل ورغم دعم الدول الكبرى لها تمتهن أن الضفة الغربية أو قطاع غزة حيث المقاومة كانت ضاربة حتى باستخدام الحجارة ذلك أن عدد السكان الكبير يصعب التعامل معه خصوصاً إذا كثرت مدنه وتقاربت المسافة بينها.

تبوك والمدينة المنورة هي الأخرى تحتاج إلى مزيد من الكثافة السكانية واهتمام سواحل البحر فيها من الناحية السياحية، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل لا بد من عمل دراسة استراتيجية لجميع المناطق ذات الأهمية الأمنية وذات الكثافة السكانية المنخفضة والعمل على تعزيزها سكانياً ودعم ذلك بمشاريع استيطانية إما زراعية أو صناعية أو تعدينية أو رعي أو غيرها من الحرف والعوامل الإنتاجية التي تعزز الاستيطان وتدعم استقراره. ولعل من أهم العوامل التي تساعد على ذلك تكاتف مجموعة من الجهات، فمثلاً وزارة الزراعة يمكن أن تمنح أراضي زراعية ووزارة البلديات يمكن أن تمنح أراضي سكنية ووزارة الصحة تقيم وحدات صحية ووزارة التربية والتعليم تقيم المدارس ووزارة الداخلية تقيم وحدات للأمن والدفاع المدني، كما أن صندوق التنمية العقارية يمكن أن يلعب دوراً استراتيجياً ناهياً عن المجمعات السكنية التي يمكن أن تبنيتها المؤسسات الخيرية مثل مؤسسة الملك عبد الله لوالديه للإسكان التنموي، ومؤسسة الأمير سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية ومشروع الأمير سلمان بن عبد العزيز للإسكان الخيري ومؤسسة الملك فيصل الخيرية وغيرها من المؤسسات الخيرية العديدة التي تبنيتها أصحاب السمو الملكي الأمراء، نعم إن إنشاء مدن نموذجية في المناطق المهمة سوف يخلق فرص عمل عديدة في مجالات لا حصر لها إذا تم الإمداد لها بصورة منهجية وطبقاً للتجارب العالمية المماثلة. ولعل خير شاهد على البرامج الإسكانية والاستيطانية التي تأخذ بعين

في الأسبوع الماضي تحدثت عن استراتيجيتين تصمان أمن منشآت البترول وطرق تصديره، واليوم أتحدث عن استراتيجيات أخرى ذات مساس بالأمن الوطني، ولعل من أهم الأمور التي تعزز من الأمن الوطني وتشده أزره تكامل استراتيجيات التنمية فيما بينها من جهة، وعدم وجود ثغرات داخل كل استراتيجية تحقيق هائلتها أو يمكن استقلالها من قبل أعداء الأمة مثل الإرهابيين والمفسدين وغيرهما سواء كان العدو خارجياً أو متربصاً. أما العدو الداخلي المتمثل في الإرهاب وعناصره فهو إلى زوال، أما العدو الخارجي الذي تفرسه الرياح الجاصحة التي تهب على المنطقة والتي تسير حسب مخطط مرسوم لا يمكن إيقافه إلا من خلال التخطيط الاستراتيجي المبني على جعل جميع هياكل الوطن تتناغم وتتكامل. ولعل من أهم الاستراتيجيات التي تحتاج إلى تقييم ودعم وتحفيز ما يلي:

- نتيجة للأمن والاستقرار الذي تنعم به المملكة ظل عدد السكان يزداد ويتطور حتى جاوز ذلك العدد العشرين مليون نسمة وصاحب ذلك تطور ونهضة حضارية وعمرانية متميزة، إلا أن من أهم الملاحظات على تلك الزيادة المضطربة في السكان والتوسع في العمران أنه لم يصحبه تخطيط استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار البعد الأمني للوطن، بحيث يتم توزيع السكان على أكبر رقعة ممكنة من أرض الوطن، ذلك أن المدن المعروفة ظلت تتضخم ويقتكث كثير من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية شبه خالية من تطلها يد التوطين أو إعادة التوطين وأسستني من ذلك عربتنا الصناعة الوطنية في كل من الجبيل وينبع ومدينة الملك عبد الله الاقتصادية الوليدة التي تشر بمشروع يحثدي في مناطق أخرى. فعلى سبيل المثال نجد أن الساحل الشرقي من المملكة وكذلك الساحل الغربي منها يحتاجان إلى مزيد من الكثافة السكانية، وكذلك المنطقة الواسعة الممتدة بين مدينة

والعكس في حالة الضرورة، ولا شك أن تشجيع الاستثمار في تحلية المياه له أهمية قصوى خصوصاً في ضوء المعطيات التي تتناول إن الصراع والحروب القادمة سوف تكون على موارد المياه وكذلك في ضوء الاحتياض الحراري الذي أدى إلى قلة ذرؤ الأمطار، ناهيك عن العمل الجاد في اتجاه منع استنزاف المياه الجوفية التي يجب أن نحافظ ونعمل على بقائها كمخزون استراتيجي لتأجيلها إلى وقت الضرورة القصوى لا قدر الله.

المملكة اليوم تغمرها بثأر أجزته من تقدم صناعي يشكل اليوم الخيار الاستراتيجي الأول من الناحية الاقتصادية بعد البترول. والفخر يكون أكبر عندما نتحدث عن عربي الصناعي الوطني في كل من الجبيل وينبع والذنان يتم توسيعهما إلى الآن الجبيل (٢) وينبع (٢). ولكن في خضم هذا الزخم الصناعي الجبار والواعد يجب أن لا ننسى بأن تودع محافظتنا الاستثمارية والصناعية على أكثر من سلة وأكثر من موقع. لذلك لا بد من إنشاء معالق أخرى مماثلة ولكن في مواقع متباينة أخرى من أجل طول كل من الساحلين الشرقي والغربي. أخذين بعين الاعتبار البعد الأمني والأبعاد الاستراتيجية الأخرى في ضوء ما يحق بالمنطقة من مفاصل مفرض بأجنحة خارجية.

نعم باعتبار البترول والغاز الثروة الرئيسية وباعتبار الصناعات البتروكيماوية تعتمد عليها إقاة من المنطق أن تتوسع في تلك الصناعات وأن تأخذ حقتنا من السوق العالمية كاملة، ولكن يجب أن ننظر إلى المستقبل بعين ثاقبة وأن نوظف الصناعات الأخرى التي لها قدرة تنافسية وتساعد على تنويع صناعتنا الوطنية خصوصاً تلك التي توفّر خاماتها محلياً وذلك حتى تكون بمنأى عن تقلبات أسعار البتروكيماويات المرتبطة بأسعار البترول إلى حد بعيد.

إن المملكة ما زالت تعتمد على البترول كمصدر رئيسي للدخل على الرغم من مرور

أكثر من ستين عاماً على اكتشاف البترول وبدء تصديره. والحقيقة أن حكومتنا الرشيدة تولي هذا الموضوع أهمية بالغة تكن وتيرة العمل على تعدد مصادر الدخل تحتاج دفعة رائدة، وأهمية العمل على تعدد مصادر الدخل يتبع من أن:

- إن البترول سلعة قابلة للتضروب خصوصاً مع معدلات الإنتاج العالية ومعدل الاستهلاك المتزايد عالمياً.

- إن ارتفاع أسعار البترول حالياً يساعدنا على الحمل لإيجاد مصادر دخل بديلة للبترول وذلك من خلال استغلال الدخل المرتفع في بناء قاعدة اقتصادية بديلة للبترول. هنا من جهة. ومن جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار البترول يدعم التوجه العام في الدول المتقدمة في البحث عن مصادر طاقة بديلة للبترول وتطويرها فهم يعملون اليوم على استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية والطاقة الحرارية الأرضية، وإنتاج الوقود من المخلفات الزراعية حيث تمكنت أمريكا من سد ما يقرب من (١٠٪) من احتياجاتها من الوقود عن طريق خلط الكحول الذي يحصلون عليه من المخلفات الزراعية مع البنزين للحصول على وقود يسمى جازمول (gasohol).

واليوم يعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن وضع خطة أمريكية للاستثناء عن بترول الشرق الأوسط بحلول عام (٢٠٢٥م) ومثل هذا التصريح ليس دعائية انتخابية بل هو توجه حقيقي يجب أن نحسب له ألف حساب خصوصاً إذا كان ينطوي على العمل على إيجاد بديل أرخص من البترول كمصدر للطاقة.

إن بعض بدائل البترول قد نزلت إلى الشارع وتم استخدامها فعلاً في بعض الدول

مثل اليابان وكوريا وألمانيا، حيث شاهدنا على الشاشة القضية تلك السيارات التي تسير باستخدام الطاقة الكهربائية. وإذا كانت محدودة اليوم فهي سوف تملأ الشوارع غداً وإن غداً نلاحظه تقريبا. أما السيارات التي تسير على طاقة الهيدروجين الذي يتم استخلاصه من الماء بواسطة مفاعلات اصطناعية يتم تطويرها لتفني الغرض، فهي أشبه بحقيقة واقعة إذا تمكنت التقنية من خفض تكلفتها من الناحية التقنية، أما الوقود وهو الماء فهو رخيص ونواتج استهلاكه صديقة للبيئة أيضاً. إن البحث والتطوير الذي تقوم به مراكز الأبحاث وكبريات الشركات من أجل إيجاد بديل للبترول يحده سببين: الأول اقتصادي بحث والثاني عسكري الدافع إليه هو التكاية بالبربح والمسلمين الذين أوثقهم الله الثروة طائلة تحت أراضيه، لذلك فإن الصهيونية سوف تعمل كل ما في وسعها لحرمان هذه الأمة من ذلك المصدر الهام للطاقة إما بإشغال الفتن أو التخريب أو بالحروب أو بإيجاد بدائل لنهب الأسود، وذلك على الرغم من أن المستفيد الأول من ارتفاع أسعار البترول هو الشركات الاستكشافية التابعة لهم، ولا شك أن ذلك يدخل ضمن خدمة زرعهم الخبيثة في المنطقة دولة إسرائيل التي لن تمضى لها حين قبل أن ترضى كيان الأمة العربية والإسلامية وبمساندة ودعم قوى كبرى تم اختطاف القرار السياسي والعسكري والاقتصادي من شعوبها من خلال الديمقراطية لصالح الصهيونية العالمية وبديته إسرائيل.

نعم إن الأمة أمام متعطف خطير ومسؤولية كبيرة وتحد أعظم يحتم عليها أن ترقى إلى مستوى الحدث وأن تعي الخطر الداهم وأن تستعد للمستقبل مستغلة ما حياها الله من نعم الاستقرار والأمان والوضع الاقتصادي المتميز التي لا بد من استغلالها في وقت الرخاء. ولا شك أن بناء

ومائة الوطن جزء من شكر التعمه. وعلى العموم فإن على تعدد مصادر الدخل سبقتنا إليه دول وشعوب أخرى، وخير مثال على ذلك الصين، وكوريا، وماليزيا، وسنغافورة، والمثل الأكثر شهرة وضوحاً هو اليابان التي تعتبر جزراً بركانية غير ذات زرع أو موارد ومصادر طبيعية، ولكنها بإرادة الرجال والتفكير السليم أصبحت اليابان في مقدمة دول العالم صناعياً واقتصادياً، فهي تملك مستودع كل شيء من المواد الخام ثم تصنعه وتعيد تصديره على شكل سلع وتكنولوجيا مميزة مما جعلها من الدول الصناعية الكبرى التي فاقت الآخرين بدقة الصناعة وجودتها، فهل لنا عبرة بما يصنعه الآخرون على أرض الواقعة وكيف بنا ونحن نملك الموقع الجغرافي المميز ومصادر طبيعية ضخمة وتنوع بيولوجي واسع وأمان واستقرار مدموم بمدد جيد من السكان التي يشكل الشباب دون سن العشرين أكثر من ٤٥٪ منه.

إن العمل على تعدد مصادر الدخل يطرح عمر الثروة الرئيسية لدينا وهو البترول، ويحل مشكلة البطالة ويرفع مستوى دخل الفرد ويقتضي على الفقر ويحجج المجتمع إلى مجتمع عمل. ولا شك أن تحقيق ذلك مرهون بالعمل على إصلاح مستوى التعليم، وتوفيره البحث العلمي، ودعمه، والعمل على توفير التقنية، واستمرار التدريب على رأس العمل، حمى الله وطننا الغالي وأيد حكومتنا الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز حفظهما الله، والله المستعان.